على خلفية زيادة الإمدادات النفطية بعد انتهاء فترة تخفيضات حصص الإنتاج

«الوطني»: توقعات بتحسن وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي في 2024

استمرار عجز الموازنة حتى العام المقبل مع تزايد زخم النفقات الرأسمالية

الإصلاحات طويلة المدى ما تزال جوهرية لتحقيق آفاق نمو إيجابية

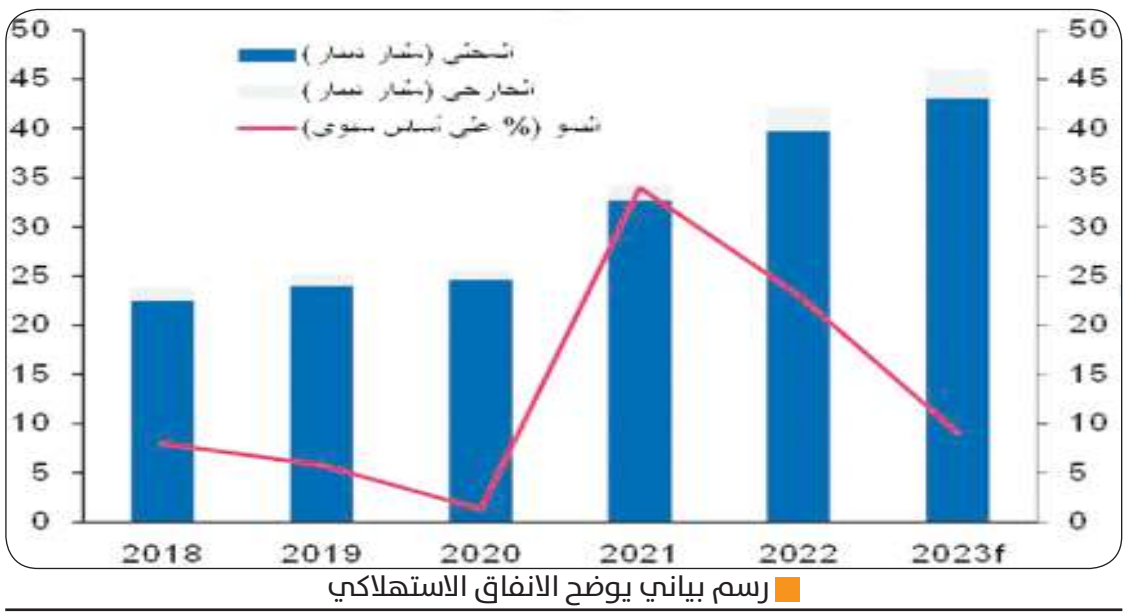

رسم بياني يوضح الانفاق الاستهلاكي

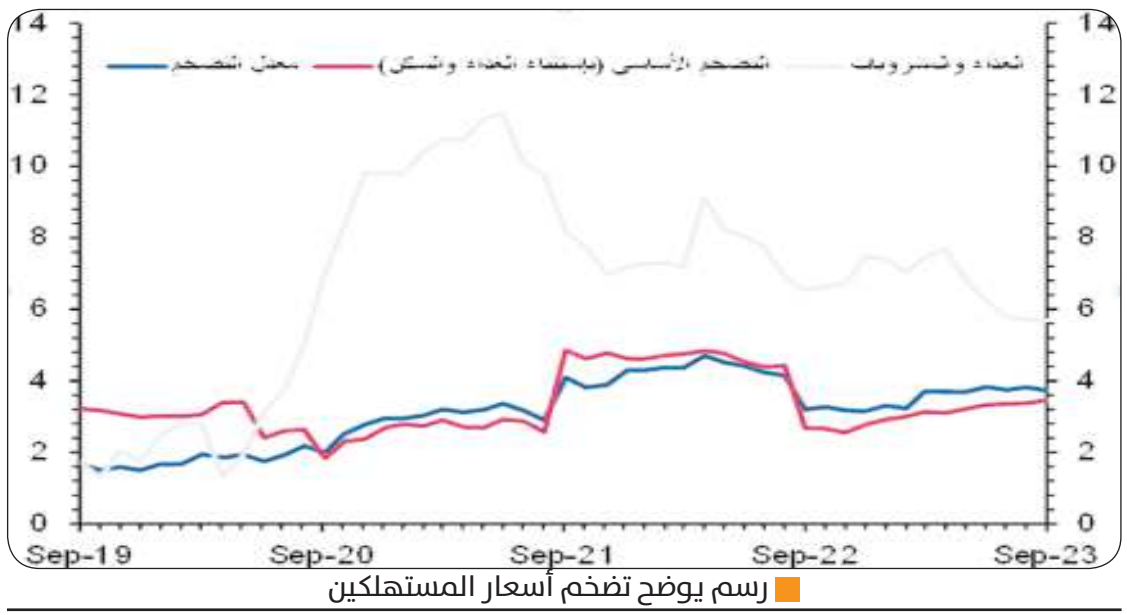

رسم يوضح تضخم أسعار المستهلكين

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ"الوطني" أنه من المتوقع أن يتحول نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى سلبي في عام 2023 (0.7- %) على خلفية التزام الكويت في أبريل 2023 بتخفيضات إضافية طوعية لإنتاجها النفطي، مما سيؤدي إلى خفض إنتاج العام بأكمله بنسبة 4.3 % ليصل في المتوسط إلى 2.6 مليون برميل يومياً. ومن المقرر أن يتم إلغاء هذه التخفيضات في عام 2024، الأمر الذي من شأنه أن يدفع كلاً من القطاع النفطي والناتج المحلي الإجمالي للنمو بنسبة 3.3 % العام المقبل. كما سيساهم تزايد تدفقات النفط الخام في تعزيز القيمة المضافة لقطاع التكرير (المصنف على أنه نشاط غير نفطي)، حيث تعمل مصفاة الزور التي دخلت طور التشغيل مؤخراً بطاقة إنتاجية 615 ألف برميل يومياً على زيادة إنتاج زيت الغاز وزيت الوقود بشكل مطرد، لتضرب بذلك مثالاً قوياً لقصة نجاح واحد من أهم المشاريع العملاقة التي تم تطويرها مؤخراً.

السلطتان التنفيذية والتشريعية تتفقان على ضرورة معالجة التحديات الاقتصادية الرئيسية بصورة ملحة

عودة النمو غير النفطي

كان نمو الاقتصاد غير النفطي (باستثناء قطاع التكرير) قوياً، بنمو بلغت نسبته 3.0 % في عام 2023 وفقاً للتوقعات (مقابل 3.2 % المقدرة في 2022) على خلفية انتعاش الاستهلاك الشخصي وتوسع الانفاق الحكومي، بدعم من ارتفاع أسعار النفط. وباستثناء نتائج أنشطة إسناد المشاريع وقطاع التكرير، اللذان شهدا نمواً ملحوظاً في عام 2023 – إذ سجل الأول نمواً تخطى أكثر من ضعف المستويات المسجلة في عام 2022 بأكمله – إلا أن المؤشرات الرئيسية للنشاط غير النفطي، مثل الإنفاق باستخدام البطاقات المصرفية (8.7+ % على أساس سنوي في الربع الثالث من العام)، ومبيعات القطاع العقاري (18.2- % على أساس سنوي كما في سبتمبر) والائتمان الشخصي (2.6+ % على أساس سنوي كما في سبتمبر)، اتجهت جميعها نحو الانخفاض من حيث النمو السنوي منذ أن بلغت ذروتها في عام 2022. وحدثت تلك التطورات وسط ظروف نقدية أكثر تشدداً، وتباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي. أما فيما يتعلق بآفاق النمو خلال الفترة القادمة، نتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمعدل مماثل في عام 2024 بفضل استمرار قوة وتيرة الإنفاق الاستهلاكي، وتحسن نمو القروض الشخصية واستمرار تسجيل أسعار النفط مستويات مرتفعة نسبياً. وقد يستفيد الاقتصاد أيضاً من استمرار تدفق الوافدين للعمل في البلاد بعد الجائحة (ارتفع معدل التوظيف بنسبة 14 % على أساس سنوي إلى 2.5 مليون بحلول منتصف عام 2023) مما يساهم في الحد من نقص العمالة وتعزيز أنشطة المشاريع.

التضخم قد يتراجع في 2024 ظل معدل التضخم في حدود 3.7 % خلال معظم عام 2023 (بلغ معدل التضخم الأساسي 3.2 %)، مما يعكس على الأرجح مزيجاً من العوامل التي تتضمن استمرار الأداء القوي للطلب الاستهلاكي، وارتفاع إيجارات المساكن، والقضايا العالقة المرتبطة بسلسلة التوريد. ومن المتوقع أن تتراجع هذه الديناميكيات في عام 2024، مما سيساهم في خفض معدل التضخم إلى 2.5 % في المتوسط. وفي ذات الوقت، فإنه وسط إمكانية قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة قبل نهاية عام 2024، قد يحذو بنك الكويت المركزي حذوه – على الرغم من قيامه برفعسعر الخصم بنحو النصف فقط مقارنة بسياسات الاحتياطي الفيدرالي منذ مارس 2022 (275+ نقطة أساس إلى 4.25 %)، ويتجه إلى خفضها بمعدل أقل عند بدء تدابير التيسير النقدي.

استمرار عجز الموازنة

تحسنت اوضاع المالية العامة في ظل ارتفاع أسعار النفط وزيادة الرقابة على النفقات بصفة عامة. إلا ان الفائض الذي تم تسجيله في السنة المالية 2022/2023 بنسبة 11.8 % من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يعد أول فائض تسجله ميزانية الكويت منذ عام 2014، قد يتحول إلى عجز قدره 3.6 % من الناتج المحلي الإجمالي (1.83 مليار دينار كويتي) في السنة المالية 2023/2024 بالنظر إلى المستوى القياسي للنفقات وفقاً لتقديرات الموازنة. وشمل ذلك تسجيل نفقات استثنائية بمستويات ضخمة موجهة لدعم الوقود وبدل إجازات الموظفين. وتشير تقديراتنا إلى تسجيل عجزاً بقيمة أقل بكثير مقارنة بتوقعات الموازنة التي تبلغ 6.2 % من الناتج المحلي الإجمالي، نظراً للاتجاه تاريخياً للإنفاق بمستويات أقل من المسجلة في الموازنة والافتراضات المتحفظة بشأن الإيرادات النفطية الرسمية. أما بالنسبة للعام المقبل، من المتوقع أن يتقلص العجز إلى 1.2 % من الناتج المحلي الإجمالي بفضل زيادة الإنفاق بوتيرة معتدلة (4+ % باستثناء البنود الاستثنائية) واستمرار ارتفاع أسعار النفط. كما أنه من المتوقع أن تشهد النفقات الرأسمالية عاماً آخر من النمو بمعدل ثنائي الرقم في ظل إعطاء الأولوية للمشاريع التنموية.

آفاق نمو إيجابية

تبدو التوقعات قصيرة الأجل بشأن الأوضاع الاقتصادية بشكل عام مواتية في ظل قوة معدلات الاستهلاك الخاص، وانخفاض التضخم، ووفرة الاحتياطيات المالية والخارجية (يتجاوز احتياطي بنك الكويت المركزي وأصول الهيئة العامة للاستثمار في الخارج 850 مليار دولار، أو ما يعادل 521 % من الناتج المحلي الإجمالي). كما أن الدين العام (3.0 % من الناتج المحلي الإجمالي) منخفض للغاية وفقاً للمعايير الدولية. إلا أنه على الرغم من ذلك ما يزال الاقتصاد معرضاً لتقلبات أسعار النفط، وحالة عدم اليقين تجاه سياسة الأوبك وحلفائها الخاصة بإنتاج النفط، وغيرها من السياسات الداخلية التي قد تؤثر على مسيرة النمو. وفي مثل هذه الحالات عادة ما تصطدم أهداف الاستدامة المالية والتنويع الاقتصادي بالدعوات الشعبوية لزيادة الإنفاق على الرفاهة الاجتماعية.

إلا انه يبدو أن السلطتين التنفيذية والتشريعية التي تولت زمام الأمور مؤخراً تتفقان على ضرورة معالجة التحديات الاقتصادية الرئيسية بصورة ملحة. وتشمل أولويات الرؤية الاقتصادية للحكومة التي تمتد على مدار 4 أعوام (2023–2027) إنشاء إطار مالي شامل، وتطوير القطاع الخاص، وتحسين كفاءة الحكومة. وقد تكون ضريبة الشركات والضريبة الانتقائية التي يطلق عليها اسم "ضريبة الحد من استهلاك السلع الضارة" من أول التدابير المتبعة لتعزيز الإيرادات، مما قد يساهم في تعويض الزيادات لمعاشات المتقاعدين واحتمال زياده علاوات تكلفة المعيشة التي يدعمها النواب.

ومن المتوقع أن تكون الإصلاحات العامة، سواء على جانب العرض أو على المستوى التنظيمي (مثل أنشطة الأعمال والإسكان وسوق العمل) إلى جانب المبادرات الرامية إلى تعزيز معدلات الاستثمار الضعيفة تاريخياً، ضرورية لتعزيز الإنتاجية وتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي. كما قد تكون قوانين تطوير القطاعالسكني والرهن العقاري بالإضافة إلى صندوق "سيادة" الاستثماري الضخم لرعاية المشاريع المحلية من أبرز المبادرات الإيجابية التي تلوح في الأفق.

في إطار حرصها لتقديم أفضل الخدمات لعملائها وبكفاءة عالية

«السور للوقود» تشارك بفعالية في معرض «بقشة ماركت»

في إطار حرصها على التفاعل مع عملاءها من مختلف الفئات، تشارك شركة السور لتسويق الوقود في معرض "بقشة ماركت" الذي تقام فعالياته في الفترة من 23 إلى 25 نوفمبر الجاري.

وبهذه المناسبة قالت الشركة في بيان صحافي، إن الهدف من المشاركة يتمثل تسويق خدمات الشركة المختلفة والمتمثلة في محطات سبلاش للغسل الآلي، التي تعد من بين الخدمات المميزة التي تتمتع بها الشركة وتميزها عن غيرها من الشركات المماثلة، وبيع وتسويق "شريحة ألفا تاب للدفع" ، مضيفة أنها ستقوم بتقديم هدايا وعروض خاصة، تقدمها محطات "ألفا" خاصة بالزوار في معرض بقشة ماركت.

وبينت الشركة انها تنفرد بابتكار الخدمات لعملائها تحقيقا لأفضل عمليات التسويق والترويج للمنتجات المرتبطة بقناعة العملاء، حيث أن هذه الامتيازات التي توفرها " السور لتسويق الوقود" تجاه عملائها، موضحة على أن مشاركاتها في مثل تلك المعارض تعد من أبرز إستراتيجياتها التسويقية التي تنفرد بها للعملاء، لافتة إلى أن هذه الامتيازات تنطلق من حرصها على التواجد المستمر والتفاعل بكل ما هو جديد من منتجات الشركة.

وذكرت " السور " أن العروض الحصرية التي تطرحها الشركة لعملائها لا تقتصر فقط على فترة المعرض بل تمتد الى ما بعد المعرض، مبينة أن طرح السور لخدمات ومنتجات للعملاء ليس المقصود به رفع حجم مبيعاتها وحصتها التسوقية من الوقود ،بقدر ما تهدف اليه الشركة من تقديم أفضل المميزات لتوطيد علاقاتها بالعملاء.

ولفتت الشركة أنها ماضية فى تنفيذ سياستها الإستراتيجية التسويقية الرامية الى تحديث وتطوير الخدمات فى كافة محطاتها، مؤكدة على أنها دأبت على تقديم كل ما هو جديد ومتطور في مجال التزود بالوقود في محطات " الفا " من خلال الخدمات والأنشطة المختلفة بشكل حديث ومتطور في المحطات.

إحدى محطات ألفا

مكاسب أسبوعية للذهب بفضل تراجع عوائد الدولار والسندات

سجلت أسعار الذهب عالميا خلال الأسبوع المنقضي ارتفاعا بفضل تراجع عوائد الدولار وسندات الخزانة وسط توقعات متزايدة بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي انتهى من تشديد سياسته النقدية.

وبلغت الأسعار في التعاملات الفورية لدى آخر إغلاق 1980.13 دولارا لتقفز أسعار المعدن النفيس بنحو 2.3% خلال الأسبوع.

وجرت تسوية العقود الأمريكية الآجلة للذهب منخفضة بنسبة 0.1% إلى 1984.70 دولار للأوقية.

وعززت البيانات التي صدرت هذا الأسبوع حقيقة أن بنك الاحتياطي الفدرالي قد انتهى على الأرجح من رفع أسعار الفائدة.

وتتوقع الأسواق الآن أن يقوم الفدرالي بخفض أسعار الفائدة في وقت مبكر من شهر مايو أيار من العام المقبل بعد أن أشارت البيانات إلى تباطؤ التضخم.

وكشفت بيانات اقتصادية عن تباطؤ في كل من مؤشر أسعار المستهلكين والمنتجين في أمريكا، مما رجح توقعات بأن ينهي الاحتياطي الفدرالي دورة التشديد النقدي الراهنة.

هبط الدولار إلى مستويات متدنية مع صدور قراءة مفاجئة أضعف للتضخم في الولايات المتحدة عززت الرهانات على أن الفيدرالي الأمريكي وصل لنهاية دورة تشديد السياسة النقدية.

في الوقت نفسه، قال مجلس الذهب العالمي إن شهية الصين للذهب ستظل قوية حتى نهاية عام 2023، فيما ارتفعت أسعار الملاذ الآمن إلى مستوى قياسي في البلاد في ظل أقوى طلب عليه منذ أكثر من عامين.

«جيتكس» تفتتح مبنى الطيران الخاص الجديد في مطار البطين

أعلنت شركة "جيتكس" الرائدة للطيران الخاصّ وعلى هامش فعاليات معرض دبي للطيران 2023 عن افتتاح مبناها الجديد للطيران الخاصّ في مطار البطين للطيران الخاصّ في قلب أبوظبي، عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة، بالتزامن مع موعد انطلاق سباق جائزة أبوظبي الكبرى للفورمولا1-.

وبعد الانتهاء من أعمال التحديث والترقية، يستفيد مبنى الطيران الخاصّ الجديد من المكانة المتميّزة لمطار البطين للطيران الخاصّ، بصفته المطار الوحيد على مستوى المنطقة المخصّص لإقلاع وهبوط الطائرات الخاصّة.

ويضمن مطار البطين للطيران الخاصّ، الذي يمتاز بموقعه الاستراتيجي في قلب مدينة أبوظبي وارتباطه بكافة الطرق الداخلية الرئيسية، للمسافرين سرعة وسهولة الوصول إلى الوجهات المالية والسياحية والترفيهية الرئيسية في أبوظبي.

وتقع خلف الواجهة العصرية لهذا المبنى الحديث صالة انتظار واستقبال تتوفر فيها كافة وسائل الراحة والخدمات التي تلبي مختلف احتياجات المسافرين، ضمن مساحة مجهّزة بأرقى الأثاث والديكور الداخلي الفخم الذي يعكس أعلى معايير الجودة لدى علامة "جيتكس" التجارية الراقية. ويستمتع المسافرون عبر مبنى "جيتكس" الجديد في أبوظبي بخدمة حصرية ومعاملة خاصّة من فريق الاستقبال الحائز على العديد من الجوائز المحلية والعالمية. وبفضل خدمة معاملات الهجرة والجوازات والجمارك المتوفرة مباشرة في الموقع، يضمن هذا المبنى للمسافرين تجربة سفر سريعة وسلسة عند مغادرة أبوظبي أو الوصول إليها على حدّ سواء.

وفي هذه المناسبة، قال عادل ماردیني، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة "جيتكس" للطيران الخاصّ: "يُعدّ افتتاح مبنى "جيتكس" للطيران الخاصّ في أبوظبي إنجازاً بارزاً لعلامتنا التجارية، حيث يأتي تأكيداً على التزامنا بالتوسّع والنموّ على مستوى المنطقة. ويسرّنا جداً أن نقدّم اليوم أفضل تجربة سفر مع "جيتكس" من قلب عاصمة دولة الإمارات. وإننا نعد كلّ مسافر مع "جيتكس" من مدينة أبوظبي المميّزة وإليها بترحيب ملكي خاصّ، حيث سيحرص طاقم عملنا على تلبية مختلف احتياجات المسافرين والارتقاء إلى مستوى تطلعاتهم لتزويدهم بتجربة سفر لا تُنسى من أبوظبي وإليها."

تجدر الإشارة إلى أنّ مطار البطين للطيران الخاصّ هو واحد من خمس مطارات تحت إدارة وتشغيل شركة "مطارات أبوظبي". وفي معرض تعليقها على هذا الإعلان البارز، قالت إيلينا سورليني، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي المؤقت لشركة "مطارات أبوظبي": "تسهم أعمال التحديث والترقية في مبنى كبار الشخصيات في مطار البطين للطيران الخاصّ في الارتقاء بالخدمات الفاخرة التي نقدّمها للمسافرين عبر "مطارات أبوظبي". وإننا نواصل التأكيد على التزامنا بتطوير أصولنا وتوفير خدمة بأعلى معايير الجودة والتميّز لعملائنا."

وسوف يسهم مبنى "جيتكس" للطيران الخاصّ في دفع عجلة النمو والتوسّع ضمن قطاع الطيران الخاصّ في عاصمة دولة الإمارات، حيث ستضمن هذه العلامة التجارية المتميّزة عالميا قيمة مضافة وفرصاً جديدة لمواطني دولة الإمارات والمقيمين فيها والمسافرين عبرها من كافة أنحاء العالم.